

# الحسبة ومكانتها في الإسلام

يوشك أن يعظم الخطر ، ويعم البلاء ، ويستشري الفساد اذا ما وقفنا واجمين أمام ما نسمع من آراء سطحية ، ويشيع من مفاهيم خاطئة حول الأمر المعروف والنهي عن المنكر . وسوف يسرى هذا في عروق كل بيت إسلامي لو تركنا ذاك التيار السلبي يشتد ويقوى أثره في المجتمع .

ومما يزيد الأمر صعوبة صدور تلك الآراء عن بعض من يعرف بالعلم ، أو يشتهر بالصلاح ، أو يظن بأنه الكفاء في هذا الشأن .

إنهم يوردون أدلة من كتاب الله — سبحانه — أو سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فيتأولونها كما يرون ، ويفسرونها وفقاً لما يبدو لهم ظاهرياً ، فيصلون إلى القول بأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصبح من نافلة الحديث ، ولم يعد واجباً على المسلم ، وما على المرء أن يعنى بصلاح الآخرين أو يلتفت إلى ما هم فيه من ضلال وفساد إذا راقب نفسه وألزمها كلمة التقوى .

وهم يطلقون هذه العبارات وأمثالها من غير تبصر في حقيقتها ، ولا تأمل في عواقبها ، فيهدمون ركناً أصلياً في دين الله — عز وجل — من حيث شعروا أو لم يشعروا بذلك . والمعتبر عندهم رشاقة هذا القول ، وتخفيفه عن النفس عناء العمل البتاء ، ومشقة الأخذ على أيدي الناس بالفعل أو القول ، وإن كانت مرارة عاقبته تفوق ما يبدو منه حلاوة بدائية أضعافاً كثيرة ، ووطأته على المجتمع أدهى وأشد .

ولعل أبرز ما يستند إليه هؤلاء في هذا الصدد قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ) <sup>(١)</sup> .

وقوله — صلى الله عليه وسلم — : « إِذَا رَأَيْتَ شَحًّا مَطَاعاً وَهَوًى مُتَبِعاً وَدُنْيَا مُؤَثِّرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَةِ » <sup>(٢)</sup> .

وقوله — عليه الصلاة والسلام — : « الزم بيتك ، واملك عليك لسانك ، وخذ ما تعرف ودع ما تنكر ، وعليك بأمر خاصة نفسك ودع عنك أمر العامة » <sup>(٣)</sup> .

ونحن نجيب عن شبهتهم في هذه الأدلة بما يأتي :

أما الآية فقد أوضحها لنا فهم الصحابة الكرام والسلف الصالح — رضي الله عنهم — وأبعد عن الأذهان ما يتبادر من فهم خاطيء فيها . فقد ورد عن قيس بن أبي حازم قال خطبنا أبو بكر الصديق — رضي الله عنه — فقال : « إِنَّكُمْ تَقْرُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَتَتَأَوَّلُونَهَا عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهَا » « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » وإني سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : « إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ » <sup>(٤)</sup> .

وعن أبي أمية الشعباني قال : أتيت أبا ثعلبة الخشني فقلت له : كيف تصنع بهذه الآية ؟ فقال أية آية ؟ قلت قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ » قال أما والله لقد سألت عنها خبيراً ، سألت عنها رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : « ائْتَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَوُا عَنِ الْمُنْكَرِ حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شَحًّا مَطَاعاً وَهَوًى مُتَبِعاً وَدُنْيَا مُؤَثِّرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَةِ ، فَإِنْ مِنْ وَرَائِكَ أَيَّاماً الصَّبْرِ فَيَنْ مِثْلَ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ ، لِلْعَامِلِ فِيهِ مِثْلَ أَجْرِ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ » . وفي رواية قيل يا رسول الله : أجر خمسين منا أو منهم ؟ قال : « بَلْ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ » <sup>(٥)</sup> .

وقال ابن المبارك : قوله تعالى : « عليكم أنفسكم » خطاب لجميع المؤمنين ، أى عليكم أهل دينكم ، كقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » فكأنه قال : « ليأمر بعضكم بعضاً ولينه بعضكم بعضاً » فهو دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — ولا يضركم ضلال المشركين والمنافقين وأهل الكتاب . وهذا لأن الأمر بالمعروف يجرى مع المسلمين من أهل العصيان<sup>(٦)</sup> . وروى معنى هذا عن سعيد بن جبير .

وقال سعيد بن المسيب : معنى الآية : « لا يضركم من ضل إذا اهتديتم بعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر »<sup>(٧)</sup> .

وأما الحديث « إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً ... » الحديث ، فإنه يشير إلى حالة لم يعد الناس فيها يستجيبون إلى معروف ولا ينتهون عن منكر ، نظراً لإطباقهم على اتباع الهوى وأثرة الدنيا .

فإذا كان حال الناس عامة على ما وصفنا ، ولم يلق المؤمن من يستجيب لشرع الله — سبحانه — وهدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فإنه يعذر آئذ في تركه الأمر والنهي ، ولا يكون هذا — والله أعلم — إلا قبيل قيام الساعة .

وأما في وقتنا الحاضر فلا زلنا — والحمد لله — نرى من ينقاد لشرع الله ويتبع نهج رسول الله — صلى الله عليه وسلم — على الرغم من كثرة الفساد وغلبة الهوى .

والحديث الآخر « الزم بيتك ، واملك عليك لسانك ... » إنما هو إرشاد للمؤمن أيام الفتن كما يدل عليه صدر الحديث ( بينما نحن جلوس عند رسول الله — صلى الله عليه وسلم — إذ ذكر الفتن .... ) ويعني هذا فرار المؤمن بدينه من الفتن عند عجزه عن إزالة المنكر ، لذا يلزم بيته فلا يرى منكراً ولا يسمع ضلالاً ، وهذا لا ينفي وجوب الأمر والنهي ، وإنما ينقل المؤمن إلى حالة تناسب ظرفه آنذاك ، هي حالة الاعتزال والإنكار القلبي .

وإذا تقرر عندنا مبدئياً نفي ما أورده هؤلاء من شبه ، وثبت لدينا وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصرنا هذا — فإننا نوضح ما شرعه الله — عز

وجل — في هذا الشأن ، وأنفذه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — والخلفاء الراشدون من بعده ، ثم ما ظهر بعد ذلك في الدولة الإسلامية من منصب يعهد إلى القائم به وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو ما عرف بولاية الحسبة .

وسنورد أهم أصول الحسبة في مطالب خمسة :

١ — المطلب الاول في تعريف الحسبة .

٢ — والمطلب الثاني في مشروعيتها .

٣ — والمطلب الثالث في حكمة مشروعيتها .

٤ — والمطلب الرابع في حكمها .

٥ — والمطلب الخامس في طبيعتها ومكانتها .

وإليك بيان ذلك بمشيئة الله وفضله :

**المطلب الاول في تعريف الحسبة :**

**لغة :** الحساب — وهو العدّ والإحصاء — ، وفعل ما يحتسب عند الله ، يقال احتسب فلان أجره عند الله — أى ادخره — ، ومنصب يتولاه مشرف على الشؤون العامة من مراقبة ورعاية .

**وشرعاً :** أمر بمعروف ظهر تركه ، ونهى عن منكر ظهر فعله ، وبتعبير آخر ، هي : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والمراد من الأمر هنا عمومه ، فقد يكون للوجوب ، وقد يكون للسنية أو الاستحباب .

والمعروف كل قصد أو قول أو فعل حسنه الشارع وأمر به .

والمراد من النهي هنا عمومه فقد يكون للتحريم ، وقد يكون للكراهة التحريمية أو التترية .

والمنكر كل قصد أو قول أو فعل قبحه الشارع ونهى عنه .

ولا فرق في ثبوت المعروف والمنكر بين ما ورد بطريق صريح عن الشارع كالأمر والنهي ونحوهما ، وما ورد بطريق الدلالة كالملاح والذم وما يشبه كلا منهما .

### المطلب الثاني في مشروعيتها :

شرع الله الحسبة في كتابه الكريم فأمر بها ، أو حض على القيام بها بأساليب متنوعة وطرق مختلفة ، بما يقطع بوجوبها ، وارتفاعها إلى مصاف الفرائض التي قام عليها الإسلام .

وقد أمر الله تعالى بها صراحة في قوله عز وجل : « وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » (٨) . وجعلها سبحانه من صفات الإيمان ، بل وقدمها في الترتيب على بعض الأحكام الأساسية في الدين ، فقال تعالى : « وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ .. » (٩) .

وجعل سبحانه تركها سبباً يوجب اللعنة والعياذ بالله فقال جل شأنه : « لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ، لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » (١٠) .

ونص على أن مخالفتها من صفات المنافقين ، فقال تعالى : « الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ ... » (١١)

وكما فرضت الحسبة على المسلمين ، فرضت على غيرهم من الأمم ، ويستدل على ذلك بما تقدم من الآيات وبقوله تعالى في سورة لقمان : « يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ » (١٢) .

ولقد فضل الله سبحانه من يقوم بها من الأمم على غيرهم في قوله عز شأنه : « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ... » (١٣) .

هذا بعض ما ورد في شأن الحسبة في كتاب الله عز وجل .

وأما السنة فإنها تشتمل على كثير من الأحاديث في هذا الصدد ، فقد قال — صلى الله عليه وسلم — : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » <sup>(١٤)</sup> .

وهذا أمر عام يشمل كل مسلم ، فهو يوجب على كل مؤمن بالله ورسوله أن يزيل المنكر وفقاً لطاقته وطبقاً لمقدرته .

ويرى بعض العلماء أن التغيير باليد وظيفة الحكام ونوابهم ، والتغيير باللسان وظيفة العلماء ، والتغيير بالقلب لعامة المسلمين ، وهذا وإن كان جيداً لما فيه من التنظيم إلا أن التعميم مع مراعاة الطاقة والمصلحة العامة أولى وأعظم نفعاً — والله أعلم — .

وقد ذم — صلى الله عليه وسلم — تاركى الحسبة وتوعدهم بالعذاب ، فقال — صلى الله عليه وسلم — : « إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقي الرجل ، فيقول : يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ، ثم يلقاه من الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده . فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض » <sup>(١٥)</sup> وقال : « إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يسيئهم الله بعقاب منه » <sup>(١٦)</sup> .

وعن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً فقال يا صاحب الطعام ما هذا ؟ قال أصابته السماء يا رسول الله ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، ثم قال من غش فليس منا » <sup>(١٧)</sup> .

وذكر ابن عبد البر في الاستيعاب أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — استعمل سعيد بن العاص بعد الفتح على سوق مكة .

كما جاء في نسيرة الحلبية أن رسول الله — عليه الصلاة والسلام — استعمل عمر — رضي الله عنه — على سوق المدينة .

ولقد قام الخلفاء الراشدون — رضوان الله عليهم — بعد رسول الله — صلى

الله عليه وسلم — بأمر الحسبة أحسن قيام وعلى أكمل وجه ، ولم يشغلهم عنها ما كانوا فيه من شئون الجهاد والتنظيم والرعاية ، نظراً لعموم مصلحتها ، وعظيم نفعها ، وكبر أثرها في المجتمع .

فقد كان عمر — رضي الله عنه — يحمل الدرة ويطوف بالأسواق يؤدب الناس. وروى ابن سعد في طبقاته عن ابن عمر قال : كان عمر رضي الله عنه إذا أراد أن ينهي الناس عن شيء تقدم إلى أهله فقال : لا أعلمن أحداً وقع في شيء مما نهيت عنه إلا أضعفت له العقوبة .

وكان عثمان رضي الله عنه يفعل مثل ذلك .

وورد أن سيدنا علياً — رضي الله عنه — كان يمشي في الأسواق يراقب الناس ويؤدب المسيء منهم . أخرج عبد بن حميد في مسنده عن مطرف قال : خرجنا من المسجد فإذا رجل ينادي من خلني : ارفع إزارك فإنه أنقى لثوبك وأبقى له ، فشيت خلفه وهو بين يدي مؤتزرٌ بإزار مرتد برداء ، ومعه الدرة كأنه أعرابي بدوي ، فقلت من هذا ؟ فقال لي رجل هذا علي بن أبي طالب أمير المؤمنين ، حتى انتهى إلى أهل الإبل فقال : بيعوا ولا تحلفوا ، فإن اليمين تنفق السلعة وتمحق البركة ، ثم أتى إلى أصحاب التمر فإذا خادم يبيكي ، فقال ما يبكيك ؟ قال باعني هذا الرجل تمرأ بدرهم فرده علي مولاي ، فقال له علي : خذ تمرك واعطه درهمه ، فإنه ليس له من الأمر شيء .

وبعد ذلك أصبح الخلفاء يقومون بالحسبة تارة ، ويكلون أمرها إلى القضاة تارة أخرى .

ثم استقر الحال بأن أحدث منصب المحتسب ، ومنح من السلطة ما يكفيه في القيام بوظيفته على أتم الوجوه .

### المطلب الثالث في حكمة مشروعيتها :

الإنسان مخلوق عجيب ، فيه القلب والعقل ، وفيه الغرائز والأهواء ، والمغريات تحيط به ، والمصالح تتضارب من حوله .

لذا كان من حكمة الله — سبحانه — إرسال الرسل ، وإنزال الكتب تعليمًا للناس ، وتهذیباً للنفوس ، وتنظيماً للمجتمع .

ولكن ما كل إنسان يستقيم بطبعه ، ويستجيب لقلبه وعقله ، ويهتدى بنور الله وشرعه وقليل هم الذين يسلمون من تحكم الأهواء وتسلط الغرائز والشهوات . فلو ترك كل إنسان شهوته ، وأبيح له أن يأتي من الأفعال ما يتفق ونزواته ، لتعطلت شريعة الله ، وأهدرت أحكامه ، وانتهكت حرماته ، وبالتالي ساءت العاقبة وعمت الفوضى وانتشر الفساد واستفحل الخطر ، ولم يعد للمعايير الشرعية والقيم الخلقية والقواعد العقلية أى وجود في المجتمع .

لهذا كله كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منهاج الصالحين ومطلب المصلحين ومهوى أفئدة المؤمنين ، شرعه الله — عز وجل — في كتابه ، وانهجه سيد المرسلين — صلى الله عليه وسلم — في هديه ، وسار عليه الخلفاء الراشدون في سلوكهم العام والخاص .

فلدرءى المفاسد شرعت الحسبة تبصيراً للناس بأمور دينهم ، وتذكيراً لهم بشريعة ربهم وحفاظاً على حمى الله — عز وجل — .

ولجلب المصالح شرعت الحسبة صيانة لتنظيم المجتمع ، واستقراراً للأمن ، ونشراً للسلام بين الناس ، يبتغى كل منهم فضلاً من الله ورضواناً .

ومن هنا كانت الحسبة سبباً للنجاة في الدنيا والآخرة ، قال تعالى : « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » (١٨) .

وكان القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبباً لجعل هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس قال تعالى : « كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ .. » (١٩) .

وإذا ما أحلّ المجتمع الإسلامي بهذا الأمر فقد أتى باباً كبيراً من أبواب النقص



في الخير يوشك أن يعقبه نقص متزايد ، وحلّ خطير لعرى الإسلام نفسه ، ومعرفتنا بعظم خطر هذه الحقيقة تتجلى بوضوح عند تصورنا آثار التقصير في الحسبة مع مشاهدتنا لما يحدث في واقع المسلمين كل يوم .

### المطلب الرابع في حكمها :

يتضح من الآيات والأحاديث المتقدمة أن حكم الحسبة هو الوجوب ، وهذا ما تقطع به الأدلة المحكمة ، ويجمع عليه الأئمة المجتهدون . وهي من فروض الكفاية ، إذ الراجح أنها واجبة على الأمة في مجموعها ، وليس المراد تلبس كل فرد بها ، فالمطلوب حصولها في المجتمع ، ووجودها بين أفرادها ، ويتحقق ذلك بقيام طائفة من الأمة بهذا الشأن .

وهذا لا ينيّ تعيين وجوبها على فرد من الأفراد في وقت ما عند توفر الشروط فيه دون غيره .

كما أنها تكون فرض عين على أناس بحكم مناصبهم .

ويرى بعض العلماء أن إنكار المنكر واجب عيني على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه ، وأبرز ما يستند إليه — فيما أراه — هو ما يلي :

١ — ما جاء من نفي الإيمان عمن لا ينكر المنكر ولو بقلبه ( ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل ) .

٢ — ما ورد في الحديث من أنه لما وقعت بني إسرائيل في المعاصي نهاهم علماءهم فلم ينتهوا ، فجالسوهم في مجالسهم وواكلوهم وشاربوهم ، فضرب الله قلوب بعضهم ببعض ولعنهم على لسان داود وعيسى بن مريم<sup>(٢٠)</sup> .

٣ — ما ثبت في قوله — صلى الله عليه وسلم — « .. يستعمل عليكم أمراء فتعرفون منهم وتنكرون ، فمن كره برىء ، ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع<sup>(٢١)</sup> . »

٤ — أن هناك قدراً من إنكار المنكر يقدر عليه الجميع وهو « إنكار القلب » . فإن

تخلف عنه فقد خالف أمر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — الذي جاء على سبيل الوجوب ولم يصرفه عن الوجوب صارف .

٥ — أنه بغير تحقق قدر من الإنكار فإن المسلم يعد بسكوته مشاركاً في الإثم مع مرتكب المنكر ، وهو بذلك إما فاعل أصلي أو شريك ... وكلا الصنفين مسئول في فقه الإسلام . أهـ .

ونحن نرى أن هذه الأدلة كلها لا تدل على الوجوب العيني بالنسبة للإنكار الفعلي المقصود بقولنا : إن الحسبة هي أمر بمعروف ونهي عن منكر ، أي نهى حقيقي فعلي واقعي ، وأنت ترى أن ما تقدم من أدلة على الوجوب العيني تركز على الإنكار القلبي والكره النفسي ، وهذا إنما يصار إلى الإكتفاء به عند العجز عن الإنكار الفعلي .

ومعنى هذا أن الإنكار المقصود أصالة والمفروض على الجماعة المسلمة لم يحصل في الواقع ، إما لقصور في توفر الشروط ، أو تقصير في إقامة الحسبة .

وهنا يلحق الإثم جميع الأفراد ، ولا يستطيعون الخلاص منه عند ضعفهم إلا بالإنكار القلبي ولأنه باستطاعتهم ، وذلك أضعف الإيمان .

وأما عند قدرتهم على الإنكار الواقعي وتقصيرهم في القيام بذلك فلا يجزئهم أن ينكروا بقلوبهم ، ولا يرفع عنهم الإثم ولا يدفع عنهم العذاب ، وإن كان هذا الإنكار القلبي صفة إيمانية وواجباً عينياً .

ثم إن غرضنا من وجوب إنكار المنكر تغييره وإزالته ، وهذا قد يتم على يد مكلف واحد ، فإذا قلنا بأنه واجب عيني ( والواجب العيني كما هو معروف لا بد من قيام كل مكلف به كالصلاة مثلاً ) فما الذي يقوم به بقية الحضور ؟.. هل عليهم تحصيل الحاصل وإعادة الصورة ليتحققوا بالقيام بفرض العين ؟ أم عليهم أن يعتبروا على من قام بالإزالة لأنه حرمهم من القيام بهذه الفريضة ؟ أم يجب عليهم الاستغفار لتقصيرهم في السابق إلى الإزالة ؟.. وكل هذا وهم لا حقيقة له .

لذلك لا يمكن القول بأن الإنكار الفعلي واجب عيني ، يتحتم على كل فرد من أفراد الأمة إذا تحققت شروطه .

وأما القول بأن الإنكار القلبي واجب عيني — فهذا مما لا شك فيه ، لأن قلب المؤمن يرفض كل منكر ويكرهه ، قال تعالى : « وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ » (٢٢) .

وهذا هو حال المؤمن ، فإذا ما تخلف عن هذا الوصف فقد طبع على قلبه — والعياذ بالله — وغشاه الرين ، قال تعالى : « كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ » (٢٣) .

وأرى أن الفرق أصبح جلياً بين رفض المنكر وإنكاره قلبياً ، وبين القيام بإزالته وتغييره واقعياً . فذاك من أعمال القلوب وهذا من أعمال الجوارح .

والأول حتم لازم على كل مؤمن ، والثاني واجب الحصول في المجتمع على يد أى مؤمن كان ، وهذا هو الفرض الكفائي كما هو معروف .

وحكمنا في باب الحسبة إنما هو واقع على الثاني ، لتعلقه بأعمال الجوارح الظاهرة ، إذ القضية قضية تغيير فعلي وإصلاح واقعي .

وإذا كانت الحسبة فريضة في الجملة فإنما ذلك بالنظر إليها لا إلى ما تتعلق به من أقوال وأفعال ، إذ يطرأ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أحكام مختلفة تبعاً لمرتبة ذاك المعروف وذلك المنكر .

فالمعروف المأمور به قد يكون فرضاً ، وقد يكون سنة أو مستحباً ، وعندئذ يكون حكم الأمر به تابعاً لحكمه ذاته .

والمنكر المنهي عنه يكون حراماً أحياناً ، ويكون مكروهاً تحريماً أو تنزيهاً أحياناً أخرى ، وعند ذلك يحكم على النهي بحسب حكم المنهي عنه ذاته . هذا في الحالات الفردية .

أما لو ترك المسنون كلية في المجتمع ، أو ارتكب المكروه عامة في المجتمع ، فعندئذ يكون حكم الاحتساب فرضاً على ذلك إحياء للسنّة ، وإماتة للبدعة ، وتصحيحاً لما قد يسود في المجتمع من مفهوم خاطيء مخالف لشرع الله وهدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

هذا هو التحقيق في المسألة وإن قال بعضهم بأن الحسبة فرض في جميع الأحوال من غير تفصيل ، وذلك لأن ترك المعروف ، وإن كان مستحباً — قبيح ، وفعل المنكر وإن كان مكروهاً قبيح ، والأمر بالحسن والنهي عن القبيح واجب ، إلا أننا نرد على هؤلاء بأن الحسن مراتب والقبح كذلك ، وحكم الأمر به والنهي عنه تابع له كما بينا .

وقد قرر الفقهاء أن النهي عن المنكر يجب بتوافر شروط ثلاثة :

١ — ألا يكون هناك خلاف معتد به في حظره ، فإذا اختلف في حكمه ولم يكن ذلك الخلاف ضعيفاً احتمل أن يكون فاعله ممن يرى جوازه ، أو تابِعاً لمن يرى جوازه ، وعندئذ لا محل للنهي .

وإذا رأى الخليفة أو السلطان أو الأمير المصلحة في حظر منكر مختلف فيه فله ذلك ، لأن ترجيحه معتبر ، وأمره واجب الاتباع ، لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ »<sup>(٢٤)</sup> . وقوله — صلى الله عليه وسلم — : « السمع والطاعة على المسلم فيما أحب أو كره ما لم يؤمر بمعصية »<sup>(٢٥)</sup> .

وإن الخلاف الضعيف غير معتبر ولا يلتفت إليه ، وذلك مثل القول بحل ربا الفضل أو حل نكاح المتعة .

ثم إن المجاهرة ببعض المباحات قد تؤدي إلى مفسدة في المجتمع أو تكون مخالفة للآداب العامة ، فتدخل في حيز المنكرات أيضاً ويمنع منها وذلك كتقبيل الرجل أمته أمام الناس ، أو مكاتفته زوجته في الطريق العام .

٢ — وقوعه فعلاً أو ظهور العزيمة على فعله ، إذ لا محل للنهي عن فعل لم يظهر ،

أو لم يقم الدليل على اتجاه القصد إلى ارتكابه ، هذا فيما ظهر . أما فيما استتر وغلب على الظن وقوعه أو العزم عليه — فعلى المحتسب أن يقارن بين حرمة المستترين وحرمة ذاك المنهي عنه ثم يسلك أخف السيلين ، دفعاً للمفسدة وتحقيقاً للمصلحة .

فثال ما غلب فيه حرمة المنهي عنه ؛ أن يخبره ثقة مأمون بأن رجلاً حلاً  
بإنسان ليقته ، فيجوز له في هذه الحال أن يقدم على البحث والكشف ولو  
بطريق التجسس والاختحام ، حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك  
الحرمت وارتكاب المحظورات .

فقد ورد أن جماعة في عهد عمر — رضي الله عنه — علموا بخلو رجل  
مع امرأة أجنبية لا تحل له ، وغلب على ظنهم ارتكاب الفاحشة معها ،  
فاقتحموا البيت فوجدوها قد وقعا في المعصية ، فرفعوا الأمر الى سيدنا عمر  
— رضي الله عنه — فأنفذ حكم الله ، ولم ينكر على الجماعة اقتحامهم  
البيت . (٢٦)

ومثال ما رجحت فيه حرمة المستترين ، أن يعلم المحتسب باجتماع أناس في  
منزل ليلعبوا بالنرد . فلا يحل له أن يقتحم بيتهم من غير استئذان .  
وهناك حوادث مشتهات يترك النظر في تقديرها للمحتسب نفسه .

٣ — ألا يترتب على إنكار هذا المنكر ضرر أعظم ومفسدة أكبر . وذلك لأن غرض  
الحسبة إصلاح المجتمع ، وقطع دابر الفساد فيه بقدر الإمكان . فإذا غلب  
على ظن المحتسب أن الاحتساب في هذه الحادثة أو تلك الواقعة سيؤدي إلى  
عكس ما هو مرجو منه — فينبغي عليه التأني في الأمر ، والروية في المشكلة .  
وعليه حينذاك مداورة من هو أقوى منه سلطة ، ثم اتخاذ الموقف المناسب مما  
حدث .

من أجل ذلك ينبغي أن يكون المحتسب نير القلب ، ثاقب الفكر ، سديد  
النظر ، دقيق المحاكمة ، قوى الحنكة ، حتى يصل الى الأمر أو النهي ، على  
إعتبار أن المحتسب إذا غلب على ظنه أن أمره أو نهيه لا أثر له فلا فائدة من  
احتسابه ، ولا محل لوجوبه عليه .

والحق أن هذا ليس شرطاً لما جاء في قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ  
تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ

يَتَّقُونَ ، فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » (٢٧) .

فالمحتسب إنما يقوم باحتسابه امتثالاً لأمر الله — جل وعلا — واتباعاً لهدى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ، وخروجاً من العهدة الملقاة على عاتقه ، حتى يبرأ بين يدي الله — سبحانه — من كل منكر حظره الشارع ونهى عنه ، وينجو من سخط الله وعقابه .

أضف إلى هذا أن الاحتساب في ذلك الموطن لا بد منه لقطع الحجة ، وسد باب الاعتذار أمام المرتكب ، لتتخذ تجاهه الإجراءات اللازمة لردعه .

### المطلب الخامس في طبيعتها ومكانتها :

الأصل في ولاية الحسبة أنها تثبت لكل مكلف ، لا فرق بين حاكم ومحكوم ولا بين رئيس ومزروس أو وجيه ومغمور ، بل الكل مخاطبون بقوله — صلى الله عليه وسلم — : « من رأى منكم منكراً فليغيره ... » . ولما كانت ولاية الخليفة أو الحاكم ولاية عامة — فإن الحسبة تندرج تحتها ، وتكون شعبة من أعظم الشعب التي يسأل عنها الحاكم وعليه أن يقوم بها ، ولهذا كانت في حقه فرض عين ، لأن أمر الأمة مفوض إليه ، ومقاليد السلطة ملقاة في يديه ، إذ هو الخليفة في تطبيق شرع الله ، وإنفاذ أوامره ، وإقامة حدوده .

وكذلك من يعينه الخليفة لتولي هذا المنصب تكون بالنسبة له فرض عين أيضاً ، ويستمد من الخليفة سلطات خاصة تمكنه من القيام بما أسند إليه على أكمل وجه .

فهذا المحتسب يجمع بين الولاية الأصلية التي تقع عليه من جهة الشارع باعتباره مكلفاً وهذه الولاية التي أسندت إليه من قبل الخليفة أو نائبه .

أما غيره من المسلمين فليس له سوى الولاية الأصلية التي منحها إياها الشرع الحنيف .

ونذكر فيما يلي أهم الفروق بين المحتسب المولّى وغيره من المسلمين :

١ — إن الحسبة على المحتسب المولى فرض عين بحكم ولايته وما أسند إليه ، بينما هي فرض كفاية على غيره بحسب حاله .

٢ — إن المحتسب المولى متفرغ للحسبة ، وقيامه بها من الواجبات المترتبة عليه والتي لا يجوز له أن يتشاغل عنها أو يقصر فيها .

لذلك عليه أن يبحث عما يظهر من منكرات أو يترك من معروف بين الناس ، لينهى عن المنكرات ويأمر بالمعروف ، ويسعى جاهداً في إصلاح المجتمع .

بينما غيره من المسلمين منهمك في أعماله وغارق في أشغاله ، واحتسابه عارض وفقاً لما تتيحه له ظروفه من اطلاع على الأوضاع وعلم الأحكام .

٣ — على المحتسب إجابة من استعدى إليه في أمر من أمور الحسبة إذا غلب على ظنه ثبوت دعواه ، لأن تلك الإجابة من جملة أعماله وفروع اختصاصه ، فلا يجوز له إهمالها أو الإعراض عنها ، بينما لا تجب الإجابة على غيره إلا في حالات خاصة تبعاً للظروف والأحوال .

٤ — بما أن المحتسب نائباً عن الخليفة في إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وله السلطة التامة في تغيير المنكر بالطريقة التي يراها مناسبة ، ولو بلغت حد التغيير بالقوة — فإنه قد يحتاج في وقت من الأوقات أو حالة من الحالات إلى أعوان وأنصار يساعدونه في أداء وظيفته ، ويعتمد عليهم في تحقيق مهمته ، لذلك فإن له أن يتخذ من الجند ورجال الأمن العدد المناسب .

أما غيره من المتطوعين فإن قيامه بواجب الحسبة منوط بقدرته الشخصية ، وممكنته الفردية وليس له أن يتخذ الرجال والأعوان في هذا الصدد ، لئلا يثول الأمر إلى الفوضى ، وتخرج السلطة من أيدي أولي الأمر .

٥ — المحتسب مفوض إليه إشاعة المعروف في المجتمع الإسلامي وإزالة المنكر منه ، ومعلوم أن نيابته في ذلك عن الخليفة أو السلطان تكسبه القوة والمهابة ، ولكن هذا وحده غير كاف لتحقيق الهدف والوصول إلى الغاية ، فالناس متفاوتون في الاستجابة والامتثال ، منهم من يكفى بتلك الهيبة ، ومنهم من يتنفذ بالكلمة الطيبة والموعظة

الحسنة ، وهناك من لا يرفع إلا بطريقة ثلاثية من طرق الزجر والردع .

لذلك كان لا بد للمحتسب من قوة فعلية لها أثرها في الواقع المشاهد ، تتمثل في حق التعزير الممنوح له ، كي يستخدمه وقت الحاجة . أما غيره من المتطوعين — فلا يستمد سلطة أو قوة خاصة ، وقد يفقد تلك المهابة ، لذا فإنه لا يملك حق التعزير أو التأديب خوفاً من أن يؤدي انتهاجه هذا المسلك إلى مضرة أو مفسدة .

٦ — من المعلوم في الشرع أن بعض الأحكام تعتمد في تقريرها على العرف ، والبت في شأنها متوقف على المعرفة به ، وذلك كتعامل التجار وأرباب الصنائع ، وكالجلوس في الأسواق للبيع أو الشراء ونحو ذلك ، وقد يختلف في فهم هذه الأمور ، ويتنازع في كيفية تطبيقها ، لذا كان للمحتسب الاجتهاد في أمثال هذه الأحكام وتبيينها على الوجه الأكمل ، وحل ما يترتب على ذلك من مشكلات .

أما غيره من القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تطوعاً — فلا يملك تلك السلطة في الاجتهاد أو التوضيح ، ولا يعتبر رأيه بذلك الاعتبار ، وليس له البت في شأن هذه المسائل .

٧ — ولما كان المحتسب متفرغاً لمراقبة المجتمع ، والتعرف على مدى مراعاة الأفراد للأحكام الشرعية ، والقيام تجاههم بواجب الاحتساب — كان لا بد له من فرض ما يكفيه وأهله بالمعروف ، ليكون مطمئن النفس هادئ البال ، سليم التفكير .

ولا يفرض شيء من الرزق لغيره من المسلمين القائمين بالحسبة مع أعمالهم وأشغالهم ، إذ لم يفرغوا أنفسهم للمصلحة العامة ، ويحصر عملهم في خدمة المسلمين ، حتى تكون كفايتهم واجبة في بيت مال المسلمين .

وكما تكون مباشرة ولاية الحسبة بالأمر بفعل المعروف واجتناب المنكر ، فإنها قد تتم بالاستجابة إلى الاستعداد المقدم من أحد المسلمين أو الدمين ونحوهم ، وتسمى هذه الدعوى المتضمنة طلب إزالة منكر أو فعل معروف



— دعوى حسبة — . ويمكن أن يكون مدعيها مدعياً وشاهداً به في وقت واحد .

والحقوق التي يتمكن والي الحسبة من النظر فيها ، أو يقبل فيها الشهادة حسبة تذكر في مواضعها — إن شاء الله — .

ثم إن دعوى الحسبة هذه قد ترفع في بعض الأحيان إلى القاضي أو إلى والي المظالم . لذا كان لا بد لنا من بيان وجه الشبه أو الخلاف بين الحسبة وكل من القضاء وولاية المظالم .

#### ١ — المقارنة بين الحسبة والقضاء :

الحسبة — كما رأينا — هي أمر بمعروف ونهي عن منكر .

والقضاء : ولاية الفصل بين الناس في خصوماتهم والزامهم بحكم الشرع . ومن هنا نرى أن الحسبة تتفق مع ولاية القضاء أحياناً ، وتختلف عنها في بعض الأحيان الأخرى . فتقصر أو تزيد .

أ — فهي تتفق معها في جواز الاستعداد إلى المحتسب في أنواع من الدعاوى تتعلق بمنكر ظاهر . كالدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الله (٢٨) ، أو المعتبر في بالاعتداء على حقوق الأفراد ، كالغش والتغريب وتأخير الدين .

وبالتالي فإن للمحتسب الإلزام في تلك الحالات .

ب — وهي تقصر عن ولاية القضاء في عدم تناولها أية دعوى تخرج عن نطاق المنكرات الظاهرة .

وبالتالي لا يجوز لوالي الحسبة أن يتعرض للفصل في دعاوى . العقود والمعاملات . كما أنها تقصر عنها في عدم تدخلها في دعاوى المنكرات التي تطرق إليها الإنكار والتجاحد ، لأن الحكم فيها عندئذ يتوقف على سماع البيعة . وتوجيه اليمين . ونحو ذلك من لوازم القضاء .

ج — وتزيد الحسبة عن ولاية القضاء في أن والي الحسبة ينظر فيما عليه الناس

ويتصفح أحوالهم ، ويراقب أعمالهم . فإن رآهم تركوا معروفاً دعاهم إليه ، وإن رآهم على منكر نهاهم عنه . ولا يتوقف في عمله هذا على تقديم طلب أو رفع دعوى .

أما القاضي فليس له مثل هذه السلطة لأن اختصاصه محصور في تولي الفصل بين الخصوم في الحقوق المتنازع عليها المرفوعة إليه بدعوى .

كما تريد عليها فيما بنيت عليه من الهيبة والرهبة . والقوة في الأمر ، والشدة في الإنكار . ردعاً للمخالفين وزجراً للمبتدعين . بينما نرى ولاية القضاء معتمدة على السكينة والوقار . والصبر والأناة ، لكونها نصبت للمناصفة واستخراج الحقوق .

## ٢ — المقارنة بين الحسبة وولاية المظالم :

ولاية المظالم ولاية تحمل المتخاصمين على التناصف بالرهبة . وتزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة . لذا لا يقوم بها إلا من كان جليل القدر . عظيم الهيبة ، ظاهر الحكمة ، غفيف النفس . بين التقوى كثير الورع ، صادق العزيمة ، فهو يحتاج في منصبه هذا إلى سطوة الحماة ، وثبت القضاء ، وحزم الخلفاء . وكثيراً ما قام الخلفاء أنفسهم بهذا المنصب العظيم . نذكر منهم على سبيل المثال عمر بن عبدالعزيز — رحمه الله — وهارون الرشيد والمأمون وغيرهم من أئمة المسلمين . وكان مجلس القائمين بها مجلساً مهيباً حافلاً ، فهو يضم إلى جانب والي المظالم عدداً من الحماة الأعوان والقضاة الحكام والفقهاء الأعلام .

وينظر والي المظالم في دعاوى تعدى الولاية أو الحكام ونحوهم على أفراد الرعية . وفي تظلم الموظفين بنقص رواتبهم أو تأخير دفعها . وفي شكاوى الاعتداءات على الأموال العامة . ونحو ذلك . كما يتابع ما عجز عنه المحتسب . وينفذ ما ضعف عن تنفيذه القاضي لجاء المحكوم عليه أو سلطانه أو مكانته .

من خلال ما تقدم نرى أن ولاية المظالم تجمع خصائص الحسبة والقضاء وتزيد عليهما .

فهي تتفق مع الحسبة في قيامها على السلطة واعتمادها على الرهبة . وفي مكنة

القائم بها من تفقد أحوال الناس والتعرض لأسباب مصالحهم ، وتقوم أوضاعهم ، وتسوية نهجهم وتصحيح مسارهم .

وتزید عليها في أنها أرفع مكانة وأعظم سلطة وأشد هيبة ، كما أن لوالي المظالم الحكم في المنازعة بين الخصمين ، وذلك فيما يحل أمره ويعظم خطره لسبب من الأسباب ، مثل مكانة الخصمين أو أحدهما ، وعظم شأن القضية والدعوى .

فما عجز القضاة عن النظر فيه من الدعاوى يرفع إلى والي المظالم ليفصل فيه وينفذ حكم الله تجاهه .

وهكذا رأينا التداخل بين تلك الولايات الثلاث — ولاية الحسبة وولاية القضاء وولاية المظالم ، وبيننا أوجه الشبه فيما بينها ، كما أوضحنا حالات الافتراق فيها ، لنكون على علم جلّي بحقيقة الحسبة ومرتبها .

وإلى هنا نكون قد أتينا — بفضل الله عز وجل — على المطالب الأولى من باب الحسبة . ولعلنا نتابع البحث في عدد قادم إن شاء الله والله الموفق .

د. عبدالمجيد بكري معاز

## هوامش البحث

- (١) المائدة ١٠٥ .
- (٢) رواه ابو داود والترمذى .
- (٣) رواه ابو داود وأحمد والحاكم .
- (٤) رواه ابو داود والترمذى وقال : هذا حديث حسن صحيح .
- (٥) رواه ابو داود والترمذى وقال : هذا حديث حسن غريب .
- (٦) وأما واجبتنا تجاه أهل الكفر فهو الدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيل الله ، واعتبار ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعم مما يراد هنا .
- (٧) أنظر تفسير القرطبي ٣٤٣/٦ .
- (٨) آل عمران ١٠٤ .
- (٩) التوبة ٧١ .
- (١٠) المائدة ٧٨ ، ٧٩ .
- (١١) التوبة ٦٧ .
- (١٢) لقمان ١٧ .
- (١٣) آل عمران ١١٠ .
- (١٤) رواه مسلم والترمذى وغيرهما .
- (١٥) رواه ابو داود واللفظ له — والترمذى وقال : حسن غريب .
- (١٦) رواه ابو داود والترمذى . (٤) رواه الترمذى وقال : حسن وصحيح .
- (١٧) الأعراف ١٦٥ .
- (١٨) آل عمران ١١٠ .
- (١٩) رواه مسلم .
- (٢٠) رواه الترمذى وقال : حسن غريب .
- (٢١) جزء من حديث رواه مسلم .
- (٢٢) سورة الحجرات ٧ .
- (٢٣) المطففين ١٤ .
- (٢٤) النساء ٥٩ .
- (٢٥) رواه البخاري ومسلم .
- (٢٦) انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى الخنيلي ٢٨٠ .
- (٢٧) الأعراف ١٦٤ — ١٦٥ .
- (٢٨) وعمل المحتسب فيها هو التعرف على هذا المنكر وإزالته . فإن احتاج الأمر إلى سماع الشهادة والحكم أحييت الدعوى إلى القضاء .